ليبيا: وقفات احتجاجية ضد «ضريبة الدولار»

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

نظم عدد من الليبيين وقفة احتجاجية أمام قاعة الشهداء في مدينة مصراته، وفي ميدان الجزائر بالعاصمة طرابلس، مطالبين بإلغاء ضريبة على سعر الصرف الرسمي بـ27%. وطالبوا برحيل المسؤولين عن تدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد، رغم تصنيفها دولة نفطية. وفي مصراته، قال أحد المتظاهرين محمد بلقاسم الصغير، عبر اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن الضريبة سوف تؤخذ من معاش وقوت الناس، ونحن نطالب بإلغاء الضريبة على سعر الصرف، ولا يوجد خِيار إلا التصعيد. وفي ميدان الجزائر بالعاصمة طرابلس، قال المواطن رضوان المجدوب لـ«العربي الجديد»: نظمنا وقفة احتجاجية للمطالبة بإلغاء ضريبة على سعر الصرف ومحاسبة الفاسدين، مضيفاً أن هناك وقفات احتجاجية للتصعيد بالتنسيق مع مختلف مدن ليبيا.

وبدأ مصرف ليبيا المركزي رسمياً العمل بتطبيق سعر الصرف الجديد مشمولا بضريبة 27% على سعر مبيعات النقد الأجنبي، ظهر أمس الأربعاء، في مختلف المصارف التجارية. وخاطب مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، المصارف برسالة صدرت بتاريخ 19 مارس 2024، حصلت «العربي الجديد» على نسخة منها، بوضع القرار الجديد موضع التنفيذ، استنادا على قرار رئيس مجلس النواب عقيلة صالح بفرض ضريبة على سعر الصرف. وشددت الرسالة على ضرورة تسهيل إجراءات النقد الأجنبي، وفتح الاعتمادات المستندية لكافة الأغراض والسلع والخدمات، مع تقديم الزّبُون تعهدا بالموافقة على قبول السعر المضاف إليه الضريبة. وقالت مصادر من مصرف ليبيا المركزي لـ«العربي الجديد» إن الضريبة مؤقتة حتى نهاية العام، وذلك من أجل الدفاع على سعر الصرف الحالي مع الطلب المتزايد على النقد الأجنبي، وأن القرار يستثني شركات القطاع العام.

يأتي تطبيق القرار رغم رفض عدد من أعضاء مجلس النواب له، وكذلك رفض رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة للقرار، والذي أكد أن الوضع الاقتصاد جيد ولسنا بحاجة إلى إجراءات استثنائية جديدة. وقال وزير الاقتصاد في حكومة الوحدة الوطنية، محمد الحويج، إن فرض رسم على بيع النقد الأجنبي سوف يسهم في رفع الأسعار بـ30%. وقدم أكاديميون من جامعة بنغازي حلولاً بديلة، من بينها ضخ المزيد من العملة الأجنبية في السوق الرسمية، وضبط الإنفاق العام في ميزانية معتمدة وتشكيل لجنة للتنسيق بين السياسات الاقتصادية. وفي 18 سبتمبر/أيلول عام 2018، صدر قرار رئيس المجلس الرئاسي آنذاك بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي بـ183%، ثم خفضت لاحقا إلى 163%، وبعدها أعلن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي العمل بسعر الصرف الموحد بـ4,48 دنانير للدولار، ثم ارتفع السعر إلى 4,8 دنانير للدولار. وفي 14 مارس/آذار 2024، صدر قرار من رئيس مجلس النواب بفرض رسم ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي بنسبة 27%. وتعتمد ليبيا بشكل رئيسي في إيراداتها المالية على النفط الذي يتعرض إلى عمليات إغلاق من قبل مجموعات مسلحة بشكل متكرر، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج، وبالتالي تراجع الإيرادات الدولارية التي توجه لتمويل الواردات والنفقات العامة والرواتب.

ازدهار صادرات السيارات

شهد ميناء تيانجين شمالي الصين ارتفاعا قويا في صادرات السيارات خلال الشهرين الأولين من عام 2024، مما يؤكد مواصلة ازدهار صادرات شركات صناعة السيارات الصينية التي تحظى باعتراف عالمي متزايد. وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، ذكرت جمارك تيانجين أن الميناء صدّر 88 ألف مركبة بلغت قيمتها 5,7 مليارات يوان (حوالي 791 مليون دولار) خلال شهري يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط الماضيين من العام الجاري، بزيادة 73,2 في المائة و91,8 في المائة على التوالي على أساس سنوي. والجدير بالذكر أنه تم تصدير 61 ألف مركبة كهربائية، بزيادة 74,9 في المائة على أساس سنوي. قامت جمارك تيانجين بتحسين كفاءة التخليص الجمركي وبدأت في تقديم خدمات مثل مواعيد التخليص على مدار 24 ساعة.

(فرانس برس)

لقطات

نمو الائتمان الممنوح من مصارف عُمان

ارتفع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قِبل البنوك التقليدية والإسلامية، أو ما يُعرف بشركات الإيداع الأخرى في عُمان، بنسبة 3,8 بالمائة، في شهر يناير/كانون الثاني من العام، على أساس سنوي. وأظهر بيان للبنك المركزي العُماني، على موقعه الرسمي أن رصيد الائتمان الممنوح من قِبل البنوك التقليدية والإسلامية بلغ 30,4 مليار ريال بنهاية يناير/كانون الثاني الماضي. وحقق الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نموًا نسبته 4,5 بالمائة، ليصل إلى 25,7 مليار ريال بنهاية يناير/كانون الثاني الماضي. واستحوذت الشركات غير المالية على الحصة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لتحصل على 45,6 بالمائة، يليها قطاع الأفراد بنسبة 45,3 بالمائة.

الكويتيون الأسعد خليجياً وعربياً

كشف تقرير حديث احتلال دولة الكويت المركز الأول خليجياً وعربياً في مؤشر السعادة الصادر عن منظمة الأمم المتحدة. وإلى جانب ذلك، فقد احتلت دولة الكويت المركز الثالث عشر على مستوى العالم في المؤشر الصادر بمناسبة اليوم الدولي للسعادة. وذكر التقرير أن دولة الكويت كانت خارج التصنيف في العام الماضي؛ بسبب نقص الاستطلاعات خلال فترة الثلاث سنوات؛ لذا فمركزها الحالي استناداً إلى استطلاع لعام 2023. وعلى المستوى العربي، فقد احتلت الإمارات المركز الثاني خليجياً وعربياً، والـ22 عالمياً في المؤشر، ثم السعودية في المركز الثالث خليجياً والـ28 عالمياً، ثم البحرين في المركز الـ62، وتتبعها ليبيا في المركز الـ66 عالمياً.

بورصة البحرين تدرج أذون خزانة حكومية

أعلنت بورصة البحرين عن إدراج الإصدار رقم 2008 من أذونات الخزينة الحكومية ومدته 3 أشهر والصادر عن مصرف البحرين المركزي. وأوضحت البورصة في بيان، أمس الأربعاء، أن ذلك، نيابةً عن حكومة مملكة البحرين ابتداءً من اليوم الخميس، وتبلغ قيمة الإصدار 70 مليون دينار. وكانت بورصة البحرين، أعلنت خلال ديسمبر/كانون الأول 2023 أنه سيتم إدراج الإصدار رقم 1996 من أذونات الخزينة الحكومية ومدته 6 أشهر والصادر عن مصرف البحرين المركزي، والبالغ قيمته 35 مليون دينار. وأصدرت بورصة البحرين خلال يناير/كانون الثاني 2023، قرار رقم 1 لعام 2023 بشأن إدراج أذونات الخزينة وصكوك التأجير الإسلامية قصيرة الأجل للعام 2023.

جوعى العرب وهدر الطعام

مصطفى عبد السلام

لو توقّف العرب عن إهدار الطعام في رمضان وغيره من الشهور، لكفت الكميات المهدرة، ليس فقط احتياجات جائعي أهالي غزة، بل كل الجوعى العرب، خاصة في الدول التي تعاني من مجاعات أو يتفشى فيها الفقر المدقع، والذي زادت حدته في السنوات الأخيرة، بسبب الغلاء الفاحش وتهاوي العملات والمدخرات.

فحسب الإحصاءات، فإن العرب يهدرون أكثر من 40 مليون طن من الغذاء سنويا، وإن كميات ضخمة من موائد الأسرة العربية ينتهي بها الأمر في مكبّات النفايات ومقالب القمامة.

وأنه في الوقت الذي تستنزف فاتورة الغذاء أكثر من 100 مليار دولار من موارد العرب، تعتبر المنطقة الأكثر إهدارا للطعام في العالم، كما تعتبر دول المنطقة من أكبر البلدان استيرادا للغذاء، وفي المقدمة القمح والذرة والأرز وغيره من المحاصيل التي تتعرض أسعارها لتقلبات في الأسواق، بل وقفزات كما حدث عقب انطلاق حرب أوكرانيا.

وفي الوقت الذي يرى فيه البعض أن الدول العربية الثرية هي الأكثر هدرا للطعام، لكن الحقيقة عكس ذلك، حيث تحتل مصر والعراق وتونس والسودان والجزائر والمغرب وليبيا واليمن وموريتانيا صدارة تلك الدول.

وإذا نظرنا للأرقام المتعلقة بأكثر الدول العربية اكتظاظا بالسكان، نجد أن مصر تتقدم الدول العربية وبلدان شمال أفريقيا على مستوى إهدار الأغذية، حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة، برصيد يبلغ 9 ملايين طن، ويصل حجم مساهمة كل فرد في الغذاء المهدر نحو 100 كيلوغرام في العام.

وهذه الكميات المهدرة تكفي إطعام ملايين المصريين الذين يواجهون خطر الجوع، مع قفزات أسعار السلع الغذائية، وما واكبها من خفض الدعم عن سلع رئيسية وتقليص وزن رغيف الخبز.

هدر الطعام في المنطقة ظاهرة خطيرة، لا تبدأ من موائد الأسرة التي تهدر وحدها نحو ربع الكميات، فهناك مراحل متقدمة من الهدر تبدأ مع ضياع المحاصيل في مراحل الحصاد والجني والنقل والشحن.

وهدر الطعام موجود في كل القطاعات التي لها علاقة بالطعام، فمصانع الأغذية تهدر 6% من الإنتاج، والمحال التجارية 8%، والمطاعم 15%. وهناك بالطبع عمليات إهدار واسعة داخل البوفيهات المفتوحة في الفنادق.

هدر الطعام بات يمثل مشكلة كبيرة داخل بلداننا، والمطلوب هو خلق حلول للتعامل مع تلك المشكلة التي يترتب عليها هدر مليارات الدولارات، ليس فقط من موازنة الدول بل من جيوب الأسر، بحيث تتم الاستفادة من الكميات الكبيرة من الطعام الفائض قبل هدره وإعداده وتوزيعه على المحتاجين.

وهنا يمكن تأسيس شركات متخصصة في إعادة توزيع تلك الكميات على الفقراء والمحتاجين.

مطالبة نقابية بالتحقيق في قتل الاحتلال 44 عاملاً غزياً

حيفا ـ **ناهد درباس**

طالبت نقابة العمال العرب في الناصرة بإجراء تحقيق في استشهاد 44 عاملاً فلسطينياً من قطاع غزة في مراكز الاعتقال الإسرائيلية منذ السابع من شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وأبرقت نقابة العمال في الناصرة رسالة إلى مفوضية السجون الإسرائيلية وإلى المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، بالكشف عن مقتل العمال الـ44 من قطاع غزة خلال فترة اعتقالهم بين السابع من أكتوبر ومنتصف شهر فبراير/ شباط المنصرم. وكان 18 ألف عامل من قطاع غزة يعملون داخل إسرائيل حتى يوم 7 أكتوبر بتصاريح من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية. وجاء في بيان نقابة العمال العرب أن الأرقام المعلنة جاءت وفقا للشهادات التي تم جمعها من 77 عاملاً يعيشون في مناطق مختلفة بقطاع غزة. وتعمل نقابة العمال العرب في الناصرة بالتمثيل القانوني لعمال قطاع غزة، منذ عام 2009 وحتى اليوم. من جانبه، قال مدير عام نقابة العمال العرب في الناصرة وهبة بدارنة لـ«العربي الجديد»، إن «العمال كانوا يعملون وفقا لتصاريح إسرائيلية، والتي تم سحبها منهم لاحقا بعد 7 أكتوبر الماضي». وأوضح أنه «تم اعتقال 14 ألف عامل من غزة. وتعرض العمال لعملية تنكيل وتعذيب وحشي جسدي ونفسي». وأكد أن «44 عاملاً من غزة قتلوا، منهم 22 تم التأكد من وفاتهم أو استشهادهم في السجون، من 8 أكتوبر حتى 20 فبراير الماضي، حيث قامت إسرائيل بإرسال جثامين العمال إلى غزة عن طريق حاجز إيرز وفق البحث الذي أجريناه».

وأشار إلى أن «هناك 22 عاملاً من غزة تم اعتقالهم في يناير/ كانون الثاني 2024، حيث يَعتبر ذوو هؤلاء العمال أنهم في عداد المفقودين والموتى، لعدم حصولهم على أي معلومة عنهم». وأفاد أهالي العمال المفقودين، في أحاديثهم مع ممثل نقابة العمال العرب، بأنه «وفقاً لمعلومات وصلتهم من بعض مؤسسات حقوق الإنسان وعمال تم الإفراج عنهم من معسكرات الاعتقال فإن أبناءهم تعرضوا للضرب المبرح والتجويع لساعات طويلة»، وأشاروا إلى أن هؤلاء العمال اعتُقلوا في مراكز للاعتقال بين مدينتي القدس ورام الله وفي معتقل «ساديه نيجف» في منطقة النقب». وشدد بدارنة على أن «استهداف العمال جاء ضمن عملية الانتقام الكبيرة ضد غزة والمستمرة حتى هذه اللحظة»، متسائلاً «ما ذنب العمال الذين كانوا يبحثون عن لقمة العيش لعائلتهم، خاصة أنه لا علاقة لهم بالتنظيمات المسلحة والمقاومة».

مال وناس

اليمن: حرب السفن تعيد ملف الطرق المغلقة إلى الواجهة

عاد ملف فتح الطرق المغلقة في اليمن إلى الواجهة، بالتزامن مع تصاعد حرب السفن في البحر الأحمر، حيث نشطت المبادرات المحلية من أجل حلحلة عدد من الملفات العالقة

صنعاء ـ **محمد راجح**

في ظل تصاعد حرب السفن نشطت مبادرات ووساطات محلية تعمل في أكثر من اتجاه لتقريب وجهات النظر بين جميع الأطراف في اليمن لفتح الطرق التي تسببت بتفاقم معاناة اليمنيين إلى مستويات تفوق قدرات الكثير على تحملها. يرصد «العربي الجديد» ما يعيشه اليمن في الأسابيع الأخيرة، بفضل جهود العمل الدؤوب للمجتمع المدني اليمني والوسطاء المحليين، إذ شهدت البلاد تجدداً في الاهتمام بضرورة فتح الطرق التي تم إغلاقها خلال النزاع بالتزامن مع اندلاع حرب السفن في البحر الأحمر.

وأتى فتح طريق حيفان في محافظة تعز كخطوة أولى لحلحلة أهم الطرق المغلقة في هذا الملف، في حين يرى كثيرون أن فتح طرق أخرى في محافظة تعز لا يجب أن تكون معابر هامشية كما جرى قبل أيام بفتح طريق في شارع الخمسين الفرعي المؤدي إلى مدينة تعز مع بقاء الطريق الرئيسي مغلق من جهة منطقة «الحوبان» شرقي المحافظة. الناشط الاجتماعي، أشرف الصوفي، يشدد في حديثه لـ«العربي الجديد»، على أهمية أن يكون هذا الحراك الحاصل بداية لتوافق الأطراف المعنية على فتح طريق «الحوبان» الذي يعتبر من أهم المعابر المغلقة في اليمن حيث تسبب بمعاناة تفوق الوصف، وفق تعبيره، لعدد كبير من المواطنين الذي يمثل لهم هذا الطريق شريان مهم في أعمالهم وحياتهم المعيشية اليومية، لافتاً إلى أن «الحرب الداخلية وإغلاق الطرق أدت إلى استخدام طريق فرعي شديد الوعورة تستغرق فيه الرحلة أكثر من 5 ساعات بعد كانت لا تتجاوز 15 دقيقة من جهة الحوبان إلى مدينة تعز». وتضاعفت تكاليف نقل البضائع من عدن إلى تعز باستخدام طريق «عدن - الراهدة» البالغ طوله 128 كيلومتراً منذ بداية الحرب، حيث توجب على البضائع التي تنتقل من عدن إلى المناطق الأخرى التي يسيطر عليها الحوثيون عبر تعز أن تمرّ من خلال طرق جبلية لم تتم صيانتها بشكل جيد إلى جنوب تعز ومن ثم الطريق البديل إلى الحوبان. كذلك بادرت السلطة المحلية بمحافظة مأرب، شرقي صنعاء، في 22 فبراير/ شباط، بالإعلان عن فتح الطريق الرابط بين مأرب وصنعاء عبر فرضة نهم من جانب واحد، إذ أكد محافظة محافظة مأرب في الحكومة اليمنية سلطان العرادة على أهمية فتح جميع الطرق في كافة المدن، بما فيها الطرق المؤدية إلى مدينة تعز، لما تمثله اليوم من ضرورة ملحة، خاصة في ظل المعاناة الكبيرة للمواطن اليمني في السفر عبر الطرق البديلة. كما شهدت محافظة أبين جنوب اليمن وساطة محلية لفتح طريق «عقبة ثره» الواصل بين مناطق في محافظتي أبين والبيضاء.

السلطة المحلية في مأرب أكدت كذلك استعدادها لفتح الطرق الأخرى (مأرب - البيضاء - صنعاء) وطريق (مأرب - صرواح - صنعاء) من جانب واحد، في حين أعلنت سلطة صنعاء بحسب توجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين مهدي المشاط، للجهات العسكرية والسلطة المحلية بالبدء بالترتيبات اللازمة لفتح طريق (صنعاء - صرواح - مأرب)، وطريق (البيضاء - مراد - مأرب). ويأتي ذلك في الوقت الذي يتهم فيه الحوثيون وشخصيات اجتماعية في لجنة وساطة محلية لفتح طريق الضالع الرابط بين صنعاء وعدن قوات عسكرية تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات بإفشال وساطة فتح هذا الطريق الحيوي والاستراتيجي.

بالمقابل، يدعو مواطنون إلى أهمية النظر في هذا الحراك المتواصل لطريق الجوف باتجاه معبر «الوديعة» الحدودي في محافظة حضرموت جنوب شرقي اليمن مع السعودية، إذ يقول المواطن وائل إسحاق لـ«العربي الجديد» إن هذا الطريق يمثل كابوساً للكثير من المواطنين الذين يضطرون لاستخدامه وقطع مسافات طويلة تصل إلى أكثر من 10 ساعات، خصوصاً من محافظات شمال ووسط اليمن. من جانبه، يوضح عامل في مجال النقل، ماهر الربيعي، لـ«العربي الجديد»، أن هذا الطريق، طريق «الجوف - العبر» محفوف بالمخاطر بسبب قطع الطرق الرئيسية، إذ يضطر كثير من المواطنين، بالذات الذين يتوجهون إلى السعودية لتأدية العمرة، لاجتيازه، في مغامرة قد لا يسلم منها البعض، كالتجار أيضاً وسائقي شاحنات نقل البضائع الذين يتكبدون خسائر فادحة بسبب تلف البضائع مع طول المسافة ووعورة الطريق وخطورته كونه طريقاً صحراوياً حيث تكثر فيه نقاط الجبايات التي تتبع مختلف السلطات. ويذكر البنك الدولي أن أسعار النقل داخل المدن زادت بمتوسط 12 - 14% خلال الحرب، وبالتالي تنتقل هذه التكاليف المتزايدة إلى المستهلكين. ويتابع المبعوث الأممي إلى اليمن، السويدي هانس غروندبرغ، وفق تأكيدات مصادر مطلعة، باهتمام كبير جهود الوساطة المحلية وتجدد الاهتمام بملف الطرق الذي يظل أولوية للجهود الأممية لدعم حرية حركة الأشخاص والبضائع عبر اليمن. وحسب المبعوث الأممي: «لا يزال هناك المزيد مما يتعين القيام به لمنع وقوع الحوادث وتحسين التنسيق بين الأطراف، إذ حث الأطراف على إعطاء الأولوية للمصلحة الجمعية لليمنيين في مقابل المكاسب الضيقة، واغتنام هذه الفرصة لتلبية توقعات الشعب اليمني بشأن فتح الطرق الرئيسية بشكل مستدام في جميع أنحاء اليمن».

76,7

جاء اليمن ضمن الدول العشرين الأكثر بؤساً في العالم بـ76,7 نقطة، حسب «مؤشر هانكي للبؤس العالمي» لعام 2023، ووضع المؤشر قائمة بـ157 دولة حول العالم هي الأكثر بؤساً، استناداً إلى معدلات البطالة والتضخم وعوامل أخرى.

النص الكامل على الموقع الالكتروني

إغلاق الطرق ينعكس سلباً على الأسواق (أحمد الباشا/ فرانس برس)

تمويل

الاقتراض يرفع مديونية الأردن

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

كشف البنك المركزي الأردني عن ارتفاع قياسي لمديونية الأردن خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام الماضي بمقدار 3,092 مليارات دينار (4,35 مليارات دولار) ليصل إلى 41,58 مليار دينار (58,62 مليار دولار)، مشكلاً ما نسبته 114,8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 38,49 مليار دينار وبنسبة 111,4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022. وقال البنك المركزي في أحدث بيانات له اطلعت عليها «العربي الجديد» إنه في حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة الداخلي والخارجي يبلغ 32,6 مليار دينار مقابل حوالي 30,7 مليار دينار في نهاية العام 2022 (الدولار = 0,71 دينار).

وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد»، إن ارتفاع مديونية الأردن بشقيها الداخلي والخارجي بنسبة كبيرة خلال العام الماضي يعود إلى اقتراض الحكومة مبالغ كبيرة لسد قروض وتسهيلات مستحقة وفوائدها إضافة إلى تغطية عجز الموازنة وتنفيذ مشروعات تنموية ذات أولوية. وأضاف أن الحكومة اتجهت في السنوات الأخيرة للاقتراض من السوق الداخلي من خلال طرح سندات خزينة تنافس عليها البنوك والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي نظرا للعوائد على السندات وضمان السداد، ما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية الداخلية. وقال إن الحكومة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقت قبل عامين تقريبا تستهدف تخفيض المديونية العامة من خلال مواصلة الجهود للاعتماد على الذات وزيادة الإيرادات المحلية وتعزيز كفاءة التحصيل الضريبي. رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة قال، أخيراً، إن موازنة 2023 شهدت تحدياً نجم عن ارتفاع فاتورة فوائد الدين العام عن المستوى المقدر بنحو 126 مليون دينار بسبب الاستمرار برفع أسعار الفائدة للفيدرالي الأميركي حتى شهر يوليو/ تموز من العام 2023، ما أدى إلى زيادة في النفقات على بند الفوائد. وأضاف أن نهجنا تجاه الدين العام أمر ننظر إليه بعين الجدية، وواصلنا الوفاء بالتزاماتنا المالية الداخلية والخارجية بالكامل وفي المواقيت المطلوبة ودون المساس بمقتضيات تحسين الأداء الاقتصادي. وقال: «أداؤنا الاقتصادي من خلال البرنامج التّنفيذي الأوّل لرؤية التّحديث الاقتصادي الذي ينتهي مع نهاية عام 2025 سرنا به على طريق حقّقنا فيه نتائج إيجابيّة للغاية ومنسجمة مع طروحات برنامج الإصلاح المالي».

وأشار إلى أنّ نسبة النموّ في النّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي وصلت إلى 2,7% خلال الأرباع الثّلاثة الأولى من عام 2023، مقابل 2,6% خلال نفس الفترة من عام 2022، رغم ما تشهده المنطقة من أحداث وتداعيات. واتجهت الحكومة منذ عدة سنوات للاقتراض من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي «مؤسسة رسمية»، من خلال طرح سندات محلية. وفي ما يتعلق بخدمة الدين الخارجي، قال البنك المركزي إنها ارتفعت بمقدار 705,6 ملايين دينار لتبلغ حوالي 2,97 مليار دينار منها أقساط بقيمة 2,32 مليار دينار وفوائد بقيمة 649,1 مليون دينار. وحسب البيانات، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة في نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي عن مستواه في نهاية العام 2022 بمقدار 1434,5 مليون دينار ليبلغ حوالي 23,01 مليار دينار، مشكّلاً ما نسبته 63,5% من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 850,2 مليون دينار وارتفاع الدين الداخلي المكفول بمبلغ 584,4 مليون دينار بالمقارنة مع مستويهما في نهاية العام 2022 ليصلا إلى حوالي 19,8 مليار دينار و3,22 مليارات دينار على الترتيب.

وارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي بمقدار 1,658 مليار دينار، ليصل إلى 18,569 مليار دينار مشكّلاً ما نسبته 51,3% من الناتج المحلي الإجمالي.

الحكومة تستهدف تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

أخبار العرب

«فيتش»: ترقية تصنيف قطر إلى «AA»

رفعت وكالة فيتش للتقييمات الائتمانية تصنيف دولة قطر للعملة الأجنبية طويل الأجل من «AA-» إلى «AA»، مع نظرة مستقبلية مستقرة. تعكس ترقية التصنيف وفق مذكرة بحثية صادرة عن الوكالة، أمس الأربعاء، ثقتها في استقرار الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى أقل، بعد الانخفاض الحاد في السنوات الأخيرة، مع توسع الميزانية العامة، واحتفاظ الدولة الخليجية بفوائض مالية حتى عام 2020؛ نتيجة لتوسع الإنتاج بحقل الشمال.

ولفتت إلى أن التصنيف مدعوم بالأصول الأجنبية السيادية الكبيرة لقطر، التي تعد واحدة من أعلى الدول تسجيلاً لمستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع هيكل مالي عام «مرن»، رغم أن الاعتماد الكبير على الهيدروكربونات، وزيادة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي يُشكلان نقاط ضعف للتصنيف.

دبي تبيع جزءاً من حصتها في «ناسداك»

قالت شركة ناسداك إن بورصة دبي ستبيع أسهما بقيمة 1,6 مليار دولار في الشركة المشغلة لمؤشر بورصة نيويورك الأميركية، وهو ما يقلص حصتها إلى 10,8% من 15,5%، لتصبح ثاني أكبر مساهم في الشركة بعدما كانت تأتي في صدارة المساهمين.

وستبيع بورصة دبي ما يقرب من 27 مليون سهم في الشركة بسعر 59 دولارا للسهم، أي بخصم يزيد عن 5% عن سعر إغلاق السهم أول من أمس. ومؤشر ناسداك الأكثر ازدحاما بأسهم شركات التكنولوجيا الكبرى في بورصة نيويورك. وقال عيسى كاظم، الرئيس التنفيذي وفقا لوكالة «بلومبيرغ»، إن «الطرح يهدف إلى تعزيز هيكل رأس المال والسيولة داخل مجموعة بورصة دبي». وأضاف أننا «لا نزال مساهمين على المدى الطويل في ناسداك ونستثمر في نجاح الشركة». وانخفضت بأكثر من 2% في جلسة التعاملات المتأخرة، أمس الثلاثاء، بعد الإعلان عن البيع المزمع. وستصبح شركة الأسهم الخاصة الأميركية توما برافو أكبر مساهم في ناسداك بحصة تبلغ 12,5% في البورصة الأميركية بنحو 71,6 مليون سهم.

تقارير عربية

مال وسياسة

النفاذ للموارد المالية سر ليبيا للخروج من كبوتها

إبراهيم عثمان

على الرغم من مرور أكثر من 6 شهور على الفيضانات المدمرة التي اجتاحت البلاد في سبتمبر/أيلول الماضي، لا تزال ليبيا تعاني من تداعياتها على الاقتصاد الذي يواجه أزمات خانقة. وحسب مراقبين، فإن كلمة سر خروج ليبيا من كبوتها هي الوصول إلى مواردها الغنية والاستفادة منها.

وعن الأزمة المالية التي تجتاح ليبيا حالياً، ذكرت وكالة «نوفا» الإيطالية للأنباء في تقرير حديث حمل عنوان «اللعبة الكبرى للسيطرة على الموارد المالية في ليبيا»، أن «الموازنة الليبية لعام 2024 معطلة وميزانية الاستثمارات لعام 2023 لم يُصدق عليها بعد، في حين يتأخر صرف الرواتب العامة لمدد طويلة». وحسب التقرير، «يغطي الإنفاق على الرواتب حوالي ثلثي الموازنة الوطنية»، مضيفاً أن «النفط يتدفق بانتظام في ليبيا منذ ثلاث سنوات، باستثناء عمليات الإغلاق المتفرقة التي تُستغل دائما في تحقيق غايات سياسية. كل ذلك في سياق يتسم بغموض الحسابات والشكوك حيال إمكانية تحرك مبالغ مالية كبيرة خارج القنوات الرسمية».

5 مليارات دولار من عائدات النفط مفقودة من حسابات الدولة

من جانبها، أوضحت كبير المحللين بمجموعة الأزمات الدولية، كلاوديا غاتزيني، أن التطورات التي تشهدها ليبيا تدور جميعها حول النفاذ إلى الموارد المالية للبلاد. وتهديد جهاز حرس المنشآت النفطية الليبي بإغلاق مجمع مليتة للنفط والغاز وهو المنفذ الوحيد لتصدير الغاز الليبي إلى إيطاليا عبر خط أنابيب غرين ستريم (والذي نُفذ بالفعل يوم 25 فبراير/ شباط واستمر لمدة يوم واحد)، لم يكن سوى مظهر هامشي لمباراة أوسع نطاقاً بكثير من أجل الموارد المالية الهائلة لليبيا». وأشارت غاتزيني، في حديث خاص للوكالة، إلى أن «الخطوة الأهم في هذا السياق تمثلت في قرار رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح، تأسيس صندوق إعادة الإعمار واسع النطاق بعد كارثة فيضان درنة، برئاسة بلقاسم حفتر أحد أبناء الجنرال خليفة حفتر، ومن المفترض أن يموله فعليا محافظ المصرف المركزي في طرابلس الصديق الكبير»، مضيفة أن «المجلس النيابي شكّل في الوقت ذاته لجنة مالية برئاسة النائب عمر تنتوش والتي من المفترض أن تحل محل الهيئة المالية القديمة المرتبطة بالمجلس الرئاسي في طرابلس، وذلك بهدف ضمان وصول الأموال إلى الشرق مع محاولة تجميد الأموال المستحقة لحكومة طرابلس». ورأت المحللة الإيطالية أن «هذه كلها مسائل تبدو في الخلفية مرتبطة بالمشكلة الفعلية لصرف الرواتب، حتى وإن تبين أن رواتب شهر يناير/ كانون الثاني قد صُرفت بالفعل». ورداً على سؤال حول التحذير الذي أطلقه عقيلة صالح إلى مصرف ليبيا المركزي وإلى كافة المؤسسات والشركات العامة في البلاد بعدم التعامل مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، قالت غاتزيني إنها لا تستطيع «التنبؤ بالمستقبل إزاء هذا التهديد وما إذا كانت المؤسسات المالية سوف تتوصل لاتفاق لتجنب تحمل نفقات الدبيبة. ولكن يبدو لي أن جوهر القضية يكمن في كون ليبيا بصدد لعبة سياسية تنهمك فيها الأطراف في فحص قضايا ذات أهمية اقتصادية بالغة».

وفي سياق متصل، أوضحت دراسة حديثة نشرها معهد «زا سينتري» الأميركي للأبحاث في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي تحت عنوان «انتعاشة ليبيا الكليبتوقراطية» أن «مصرف ليبيا المركزي يقع في قلب شبكات محسوبية مهمة، بالنظر إلى دوره في ضبط المنظومة المصرفية وتحديد نسب توزيع عوائد النفط بين سلطات شرق وغرب ليبيا». وشددت الدراسة على أن «عائلة الجنرال حفتر في شرق ليبيا تحظى بتأثير قوي على المؤسسات الاقتصادية والمالية، ما أتاح منح قروض ميسرة وإسناد مناصب محورية لأشخاص قريبين من العائلة، وذلك من خلال آلية تسهم في نمو الاتجار غير المشروع».

ورأى كبير المستشارين في مركز «ميد-أور» للأبحاث التابع لمجموعة «ليوناردو» الإيطالية لصناعات الدفاع، دانييلي روفينيتي، أنه «حتى وإن غابت الاشتباكات العسكرية عن الساحة الليبية في الوقت الحالي، فإن الواقع على الأرض يتسم بالكآبة؛ فالعملية السياسية تشهد شللاً كاملاً، ما يؤدي إلى تنمية الاقتصاد غير المشروع وخلق المزيد من الانقسامات، في ظل تعطل الاقتصاد الرسمي».

وتابع روفينيتي، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، أن «وزير الاقتصاد والتجارة الليبي محمد الحويج بحث يوم 7 مارس/ آذار الجاري مع مدير عام البنك الإسلامي للتنمية ومدير فرعه في ليبيا مجالات التعاون لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والتوطين الصناعي في ليبيا»، مستدركاً بقوله إنه «يبدو من الصعوبة بمكان، على الرغم من ذلك، متابعة بعض المشاريع في ظل غياب هيكل سياسي إداري ملائم يدعمها. وعلاوة على ذلك، هناك ما يقرب من 5 مليارات دولار من عائدات النفط مفقودة من حسابات الدولة». وأوضح أنه «من الطبيعي تماماً في هذا السياق، أن تجد الشركات الإيطالية العاملة في ليبيا مشقة في مزاولة أنشطتها الاقتصادية. لكن هذا الواقع يفتح المجال أمام سيناريو آخر أسوأ: إذا أبطأت ليبيا تعاونها مع إيطاليا، فسوف يعرضها ذلك لمزيد من الوهن من وجهة النظر الاقتصادية».

وختم الخبير الإيطالي بقوله: «أشدد مجدداً على أن الحل في ليبيا يمر أولا وقبل كل شيء من طريق السياسة. والحقيقة هي أن طرابلس بحاجة إلى حل حكومي من شأنه السماح بإدارة البلاد بأسلوب موحد ومنسجم، ما يصب أيضاً في مصلحة الاقتصاد، من خلال إعطائه دفعة مؤكدة للثقة الدولية فيه».

فيضان درنة كبّد الاقتصاد خسائر باهظة (فرانس برس)

حماية الأراضي الزراعية

عقد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر، السيد القصير، اجتماعاً مع العاملين بالإدارة المركزية لحماية الأراضي، للوقوف على مستجدات التصدي للتعدي على الرقعة الزراعية.

وحسب بيان صادر أمس الأربعاء، شدد القصير على ضرورة المتابعة المستمرة، والمرور الدائم والنزول الميداني من خلال مهندسي ومشرفي حماية الأراضي بالإدارات والجمعيات الزراعية، فضلاً عن تحرّي البيانات وتدقيقها، والتصدي بكل حزم وشدة لأي حالة بناء أو تعدٍّ على الأراضي الزراعية وإزالتها في المهد قبل تفاقمها.

وأشار القصير إلى أن الدولة تقدم كافة أشكال الدعم للقضاء على ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية، من خلال منظومة التغيرات المكانية وصور الأقمار الصناعية، وغيرها في إطار التحول الرقمي.

المغرب

ترقب تحرير أسعار غاز الطهو

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم تمض شركات توزيع المحروقات في خفض أسعار السولار والبنزين، حيث تركتها مستقرة في حدود تبقيها مع ذلك مرتفعة، بما لذلك من تأثير على القدرة الشرائية للأسر، التي يرتقب أن تتأثر بالتوجه الرامي إلى تحرير أسعار غاز الطهو بعد مارس/ آذار الجاري. وتحوم أسعار السولار الذي يعتبر الأكثر استهلاكا في المغرب، منذ أسابيع عند 1,3 دولار للتر الواحد، فيما تصل أسعار البنزين إلى حوالى 1,48 دولار للتر الواحد، حسب ما يتجلى من محطات الوقود. ودفع مستوى الأسعار بعض المراقبين إلى التساؤل حول ما إذا كانت أسعار البنزين والسولار ستظل مستقرة أم تنخفض في شهر رمضان، الذي تتأثر فيه القدرة الشرائية للأسر بزيادة الطلب وارتفاع أسعار السلع الغذائية. ورغم الدعم الذي توفره الحكومة للسولار الذي يستعمله ناقلو السلع والأفراد بهدف خفض الأسعار، إلا أن مستوى أسعار السولار يؤدي، حسب المراقبين، إلى زيادة تكلفة نقل الخضر والفواكه واللحوم، ما يبرر المراهنة على خفضها.

ويلاحظ الكاتب العام للنقابة الوطنية للبترول والغاز ورئيس الجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة المغربية للبترول، الحسين اليماني، أن أسعار السولار تؤثر على تكلفة السلعة الغذائية، موضحا أن ارتفاع أسعار الوقود ينعكس سلبا على إنتاج بعض المنتجات الأخرى مثل الإسمنت. ويؤكد اليماني لـ«العربي الجديد» أنه بالاسترشاد بالطريقة التي كانت معتمدة قبل تحرير الأسعار في 2015، يفترض أن تنخفض أسعار السولار إلى 1,14 دولار والبنزين إلى 1,28 دولار في النصف الثاني من شهر مارس/ آذار الحالي. وكان سعر السولار في بداية تحريره في مستهل عام 2016، في حدود 0,94 دولار للتر، ما دفع المراقبين والمستهلكين إلى مواصلة الشكوى من الارتفاعات المتتالية التي شهدتها الأسعار، ما طرح فرضية حدوث اتفاق بين شركات الوقود حول الأسعار بعد التحرير. ويشير اليماني إلى أن الهدف من تحرير الأسعار كان إحداث نوع من المنافسة بين الشركات قصد خفض الأسعار، بما ينعكس إيجابا على المستهلك، غير أن مواصلة ارتفاعها أضر بالقدرة الشرائية للأسر.

ترقب تحرير غاز الطهو

يتصور اليماني أنه يفترض بهدف التحكم في أسعار السولار والبنزين أن يتم وقف التحرير، والعودة عن التوجه الرامي إلى الشروع في التحرير التدريجي لغاز الطهو اعتبارا من العام الحالي، مؤكدا أن مستوى الأجور وإيرادات الأسر لا يمكن أن يساير مستوى الأسعار. ويرتقب أن تعرف قنينة غاز الطهو من فئة 12 كلغ التي يبلغ سعرها 4 دولارات، زيادة في في حدود دولار واحد اعتبارا من العام المقبل، على أن تتواصل تلك الزيادات في الأعوام المقبلة، وذلك في إطار مقاربة تقوم على التحرير التدريجي لسعر غاز الطهو. وذهب محافظ البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، أول من أمس الثلاثاء، في مؤتمر صحافي بالرباط، إلى أن الدعم يستفيد منه الفقراء والأغنياء على حد سواء، مؤكدا على ضرورة استهداف الفئات المحتاجة فقط، بتوفير جزء من مخصصات الدعم لتمويل نظام الحماية الاجتماعية. وأفضى التوجه نحو تحرير سعر غاز الطهو إلى خفض مخصصات صندوق المقاصة الذي يدعم كذلك الدقيق والسكر، بمليار دولار في موازنة العام الحالي، حيث يرتقب أن يستقر الإنفاق على الدعم عند 1,6 مليار دولار.

تمسك بضريبة الطاقة

كان اتحاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين بالبرلمان المغربي، طالب بحذف الضريبة على الاستهلاك التي تصيب الغاز والوقود لدعم القدرة الشرائية، غير أن الحكومة رفضت الاستجابة لذلك الطلب، مؤكدة أن الضريبة على الاستهلاك التي تصيب المواد النفطية في المغرب، منخفضة مقارنة بما يجري به العمل في بلدان غير منتجة للنفط في المنطقة العربية. ودأبت شركات المحروقات على التأكيد بأن الأسعار في السوق المحلية تحدد على أساس سعر الخام المكرر في سوق «روتردام»، وتضاف إليه كلفة التأمين والنقل، ناهيك عن الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة التي تمثل 40 في المائة من مجمل السعر. وتعول الحكومة بهدف دعم إيرادات الموازنة على الضرائب التي تصيب المنتجات الطاقية، التي تراهن عبر قانون مالية العام الحالي على أن تصل إلى 1,67 مليار دولار، بعدما بلغت في العام الماضي 1,62 مليار دولار.

وكان مجلس المنافسة قرر تغريم تسع شركات للمحروقات ومنظمتها المهنية 184 مليون دولار في إطار مسطرة تصالحية، بعدما اتهمها مجلس المنافسة بارتكاب مخالفات منافية لقانون حرية الأسعار والمنافسة، الذي يمنع الأعمال أو الاتفاقات أو التحالفات، التي يكون الهدف منها عرقلة المنافسة أو الحد منها أو تحريفها.

أخبار العالم

كوريا الجنوبية: تحسين الشركات العائلية

تعهد رئيس كوريا الجنوبية يون سيوك - يول، أمس الأربعاء، بتحسين أوضاع توريث الشركات العائلية، في وقت أعرب عن أسفه لتردد التكتلات الكبرى المحلية في زيادة قيمتها، خوفاً من الاضطرار إلى دفع ضريبة ميراث أكبر. وقدم يون هذا الوعد خلال محاضرة خاصة بمناسبة يوم التجارة والصناعة لـ 51 أمام حوالي 1000 شخص، بمن فيهم الرؤساء التنفيذيون للتكتلات العائلية الكبرى، مثل «سامسونغ» للإلكترونيات ومجموعة «هيونداي موتور» ومجموعة «إل جي». وقال يون خلال الحدث الذي أقيم في مركز 63 للمؤتمرات في سيول إن العديد من الشركات في بلدنا تتجاوز الجيل الأول إلى الجيلين الثاني والثالث، لكنها لا تجرؤ على «زيادة» قيمة أعمالها أو تحسين ظروف عمل الموظفين، ناهيك بالابتكار، بسبب المخاوف بشأن ضرائب الميراث.

بكين تعزز التنمية عالية الجودة

ذكرت الصحف المحلية أن بلدية بكين ستواصل الاستفادة من دورها الاستراتيجي باعتبارها العاصمة الوطنية وتسريع التنمية عالية الجودة. وقال عمدة المدينة يين يونغ في مؤتمر صحافي عقده المكتب الإعلامي لمجلس الدولة، إنه على مر السنين، حققت بكين تقدما كبيرا في الابتكار التكنولوجي، ما ساعد في تحسين بيئة الأعمال والحوكمة الحضرية، من بين مجالات أخرى. ومن خلال الالتزام بخطة التنمية العامة، ستُبذل الجهود لإعفاء بكين من المهام غير الضرورية لدورها كعاصمة وطنية، ودعم بناء منطقة شيونغآن الجديدة، فيما يتم تعزيز التنمية عالية الجودة للمركز الإداري لبلدية بكين. كما ستُتخذ خطوات لتعزيز دور المدينة كمركز دولي للابتكار في العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز التنمية الخضراء.

تقرير

في موازاة الدمار الهائل غير المسبوق الذي تلحقه آلة الاحتلال بممتلكات الفلسطينيين وبنيتهم التحتية، يتعرض قطاع البناء والتشييد الإسرائيلي لأزمة كبيرة

عقارات إسرائيل

الفوائد ونقص العمالة تعمّق أزمة قطاع البناء

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

رغم كل الدعم المالي والسياسي الذي يحظى به العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، لم ينجُ القطاع العقاري من التداعيات العنيفة بسبب فوائد الإقراض ونقص العمالة بعد استبعاد الفلسطينيين والعجز عن إغراء الأجانب للقدوم إلى منطقة غير مستقرة، فيما أصبحت شركات البناء الإسرائيلية غارقة في ديون هائلة تهدّد قدرة معظمها على البقاء.

وبعد خفض سعر الفائدة الرئيسي على الإقراض بمقدار 25 نقطة أساس في يناير/ كانون الثاني للمرة الأولى منذ نحو 4 سنوات، لدعم الشركات والأسر المتضررة من آثار الحرب، قرر البنك المركزي ترك سعر الفائدة دونما تغيير عند 4,5% في فبراير/ شباط، نظراً للغموض الشديد المحيط بمسار الحرب والنتيجة المرتقبة من جولات المفاوضات، لا سيما مع تزايد خطر تصعيد القتال في شمال فلسطين المحتلة مع «حزب الله»، في هذا السياق، يقول المطور والمقاول العقاري أهارون جاليلي لصحيفة «ذي تايمز أوف إسرائيل» في تقرير تحليلي يوم الأربعاء، إنه وعائلته وشركته لم يمروا بوقت أكثر صعوبة من الذي يعيشونه حالياً، علماً أن الرجل يبني ويبيع المنازل في الأراضي المحتلة منذ أكثر من 40 عاماً.

وأدى العدوان المستمر على غزة منذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وما تبعه من نقص العمال الفلسطينيين، إلى مفاقمة مشاكل القطاع الذي شهد أيضاً تضخم الديون وسط ارتفاع أسعار الفائدة. كما كان من شأن قرار بنك إسرائيل الإبقاء على سعر الإقراض الرئيسي دون تغيير في فبراير، بعد خفضه في يناير، أن يبدّد بعض آمال القطاع العقاري بأن فترة من الراحة قد تكون على الطريق.

وفي الاتجاه عينه، يقول رئيس البرنامج العقاري في كلية الدراسات الأكاديمية الإدارية في ريشون لتسيون، والمثمن الحكومي السابق في وزارة العدل الإسرائيلية، تال الدروتي، إن «أسعار الفائدة المرتفعة ليست جيدة لمجال البناء»، علماً أن المقاولين يحصلون عموماً على قروض لتمويل جزء كبير من مشاريعهم، إما من البنوك أو المؤسسات المالية غير المصرفية، حيث تتقاضى هذه الأخيرة فوائد أعلى من المصارف مقابل قروضها.

وحتى عام 2022، قال الديروتي إنه عندما كانت المعدلات العالمية والفوائد قريبة من الصفر، كان هناك «طرف تمويل». ونظراً لأن تكلفة الأموال كانت ضئيلة، فقد حصل عمال البناء على قروض وبدأوا عدداً كبيراً من المشاريع، على افتراض أن مسار الانتعاش سيستمر. لكن أسعار الفائدة ارتفعت بسبب التضخم عام 2022، سواء على مستوى العالم أو في دولة الاحتلال التي بدأت أسعار الفائدة فيها بالارتفاع في أبريل/ نيسان 2022، لترتفع تدريجياً إلى 4,75%، صعوداً من مستوى قياسي منخفض بلغ 0,1%.

وإذا ارتفع سعر الفائدة في البنك المركزي إلى نحو 5% كما حصل فعلاً في إسرائيل، فهذا يعني أن المقاولين يدفعون سنوياً ما بين 8% و11% مقابل القروض التي حصلوا عليها. وبحسب الدروتي، فإن هذا يُترجم إلى ارتفاع تكاليف التمويل التي سيكون لها بعد ذلك «تأثير كبير على الربحية»، موضحاً أنه نظراً لاستمرار تكاليف التمويل المرتفعة ما استمرت القروض، يفضل المقاولون سدادها في أسرع وقت ممكن من خلال بيع الوحدات التي بنوها، لكن إذا لم يتمكنوا من بيعها، هنا يقعون في ورطة. وبسبب أسعار الفائدة المرتفعة التي أدت إلى ارتفاع أسعار الرهن العقاري، تباطأت وتيرة مبيعات المساكن تماماً، إلى حد التوقف التام تقريباً، حيث لم تعد الأسر قادرة على تحمل أعباء رهن مرتفع كهذا، إلى أن انحسر كثيراً إقبال الناس على الشراء. ونظرا للنقص الحاد في العمالة الفلسطينية التي يعتمد عليها في ورشة، وبسبب أسعار الفائدة المرتفعة التي أدت إلى ارتفاع أسعار الرهن العقاري، لهذا بعد ذلك «تأثير كبير على الربحية»، موضحاً أنه نظراً لاستمرار تكاليف التمويل المرتفعة ما استمرت القروض، يفضل المقاولون سدادها في أسرع وقت ممكن من خلال بيع الوحدات التي بنوها، حالياً، علماً أن الرجل يبني ويبيع المنازل في الأراضي المحتلة منذ أكثر من 40 عاماً.

وأدى العدوان المستمر على غزة منذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وما تبعه من نقص العمال الفلسطينيين، إلى مفاقمة مشاكل القطاع الذي شهد أيضاً تضخم الديون وسط ارتفاع أسعار الفائدة. كما كان من شأن قرار بنك إسرائيل الإبقاء على سعر الإقراض الرئيسي دون تغيير في فبراير، بعد خفضه في يناير، أن يبدّد بعض آمال القطاع العقاري بأن فترة من الراحة قد تكون على الطريق.

وفي الاتجاه عينه، يقول رئيس البرنامج العقاري في كلية الدراسات الأكاديمية الإدارية في ريشون لتسيون، والمثمن الحكومي السابق في وزارة العدل الإسرائيلية، تال الدروتي، إن «أسعار الفائدة المرتفعة ليست جيدة لمجال البناء»، علماً أن المقاولين يحصلون عموماً على قروض لتمويل جزء كبير من مشاريعهم، إما من البنوك أو المؤسسات المالية غير المصرفية، حيث تتقاضى هذه الأخيرة فوائد أعلى من المصارف مقابل قروضها.

وحتى عام 2022، قال الديروتي إنه عندما كانت المعدلات العالمية والفوائد قريبة من الصفر، كان هناك «طرف تمويل». ونظراً لأن تكلفة الأموال كانت ضئيلة، فقد حصل عمال البناء على قروض وبدأوا عدداً كبيراً من المشاريع، على افتراض أن مسار الانتعاش سيستمر. لكن أسعار الفائدة ارتفعت بسبب التضخم عام 2022، سواء

6,2% من الناتج المحلي

تمثل صناعة البناء والتشييد نحو 6,2% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الاحتلال، ويستحوذ قطاع التكنولوجيا على نصيب الأسد من الاقتصاد، أو 17% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل مصدراً لضرائب حكومية سنوية تراوح بين 10,89 مليارات دولار و16,34 مليارا. ويدين قطاعا العقارات والبناء للبنوك والمؤسسات غير المصرفية بنحو 108,9 مليارات دولار، وفقاً لبيانات بنك إسرائيل لشهر أغسطس/ آب 2023. ويمثل هذا حوالي ثلث ديون الشركات.

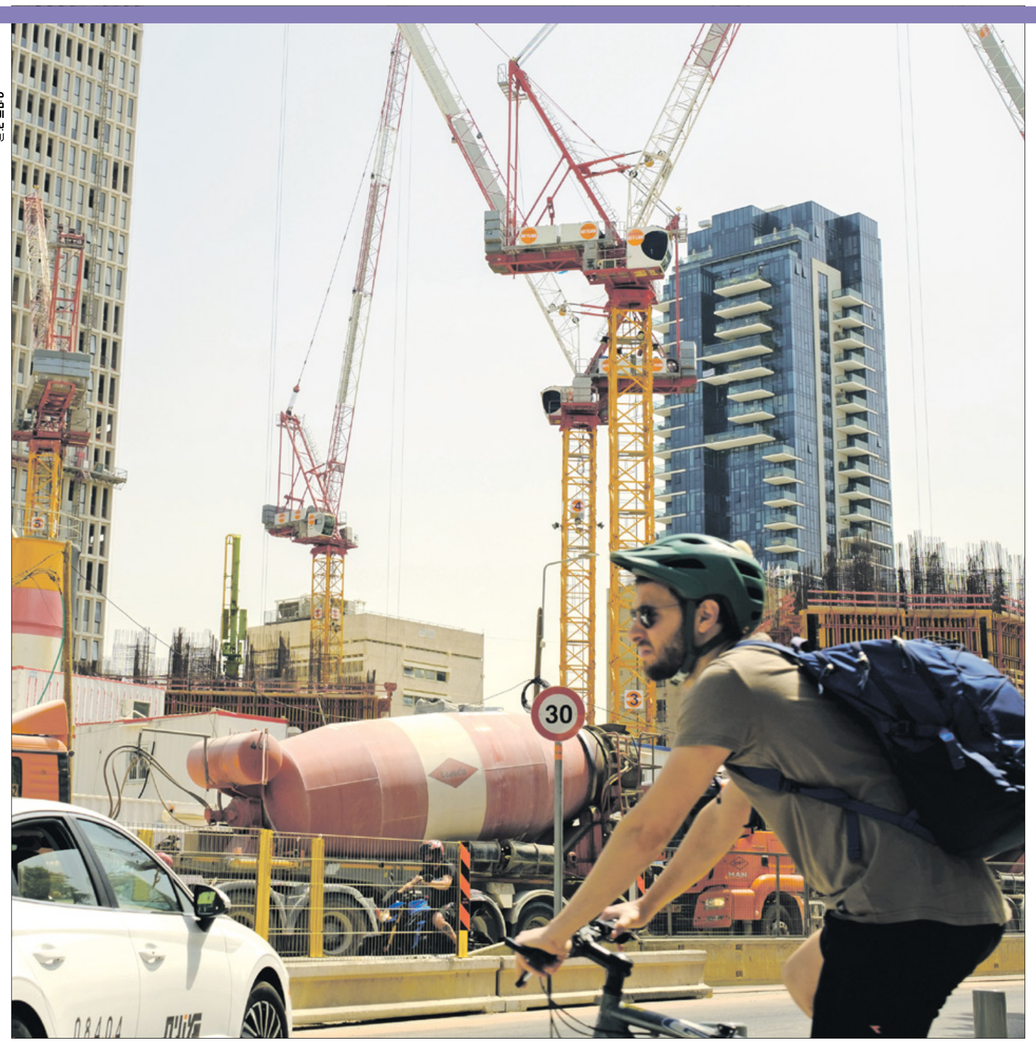

دخلت ورش البناء في دوامة تهدد العديد من الشركات بمخاطر عالية (أليكسي روزنفيلد/ Getty)

الوحدات تدخل إلى سوق البيع بوتيرة أقل بكثير من ذي قبل

هل ينعكس انحسار التضخم تحسناً في معيشة الأسر البريطانية؟

لا تزال فاتورة العيش ببريطانيا بين الأعلى في العالم رغم تراجع معدل التضخم (جاستن تاليس/ Getty)

مع أنّ بعض بنود مؤشر التضخم في بريطانيا انحسرت، فإنّ الغلاء لا يزال مستفحلاً

لندن ـ **العربي الجديد**

تساؤلات كثيرة تُثار في بريطانيا هذه الأيام عن مدى محاكاة الأرقام الرسمية التي تفيد بأن التضخم آخذ بالانحسار، في حين أن تكاليف المعيشة لا تزال مرتفعة جداً وتهدد أمن كثير من سكان المملكة المتحدة، مواطنين ومقيمين وسائحين. في جديد الأرقام الصادرة الأربعاء، تباطأ معدل التضخم البريطاني في فبراير/ شباط بنسبة تزيد قليلاً عن توقعات الاقتصاديين وبنك إنكلترا، بما يمهد الطريق لخفض أسعار الفائدة في الأشهر المقبلة. فقد أفاد مكتب الإحصاء الوطني بأن أسعار المستهلكين ارتفعت بنسبة أقل قليلاً من المتوقع بلغت 3,4% على أساس سنوي في فبراير، متباطئة من 4% في يناير/ كانون الثاني، في أدنى معدل للتضخم منذ سبتمبر/ أيلول 2021. وتوقع استطلاع أجرته «رويترز» لآراء اقتصاديين، وتوقعات بنك إنكلترا المركزي التي نشرت الشهر الماضي، بأن يصل التضخم السنوي إلى 3,5%.

وجاء التراجع مدفوعاً بانخفاض أسعار المواد الغذائية والأسعار بالمطاعم، بينما ارتفعت أسعار وقود السيارات. كما تباطأ التضخم الأساسي، الذي يستثني أسعار الطاقة والغذاء والتبغ، إلى 4,5%، منخفضاً من 5,1% في يناير/ كانون الثاني، بينما أشار استطلاع «رويترز» إلى قراءة تبلغ 4,6%. لكن ماذا يعني انخفاض معدل التضخم بالنسبة للأسر في المملكة المتحدة؟ في هذا الصدد، يشير تقرير أوردته شبكة «بلومبيرغ» الأربعاء إلى أن الأسر التي تعاني من ضائقة مالية حصلت على دفعة أمل بعد تراجع التضخم بأكثر من المتوقع، مشيرة إلى أن معدل التضخم لشهر فبراير البالغ 3,4% يعني أنّ نفس الأشياء التي كانت تكلف الأسرة 100 جنيه إسترليني قبل عام أصبحت تكلف الآن 103,40 جنيهات إسترليني. وعما إذا كان هذا يعني أن تكاليف المعيشة آخذة في الانخفاض، تؤكد «بلومبيرغ»: «للأسف لا. لأن انخفاض التضخم لا يعني انخفاض الأسعار، بل يعني فقط أن وتيرة الزيادات تتباطأ»، علماً أن التضخم تراجع باطراد بعدما وصل إلى ذروته عند 11,1% في أكتوبر/ تشرين الأول 2022. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض الحد الأقصى لسعر الطاقة بشكل ملحوظ مقارنة بالحد الأقصى البالغ 2500 جنيه إسترليني الذي شوهد في نهاية عام 2022. وفي حين أنّ مجموعة من السلع المنزلية لا تزال تشهد ارتفاعاً في الأسعار، انخفضت تكلفة بعض محلات البقالة والخدمات في فبراير، مثل الحليب كامل الدسم والزبدة والجبن والسيارات المستعملة.

وعما يعني انخفاض التضخم بالنسبة لأسعار الفائدة، نقلت الشبكة عن اقتصاديين ترجيحهم الآن أن يتراجع التضخم إلى ما دون هدف بنك إنكلترا البالغ 2% في الشهرين المقبلين، بفضل الانخفاض المقبل بنسبة 12% في سقف أسعار الطاقة في الأول من إبريل/ نيسان. كما قالوا إن هذا قد يمهد الطريق أمام البنك للبدء في خفض أسعار الفائدة في أغسطس/ آب، أو ربما في وقت مبكر من يونيو/ حزيران. لكن البنك يريد التأكد من أن التضخم تحت السيطرة قبل أن يخفض أسعار الفائدة البالغة حالياً 5,25%. وكان صناع السياسات يراقبون نمو الأجور وسوق العمل من كثب، ومن المرجح أن يرغبوا في التأكد من المستقبل، بحيث لا تؤدي الزيادة بنسبة 9,8% في أجر المعيشة الوطني في إبريل إلى ارتفاع التضخم مجدداً. ومن شأن رفع أجور المعيشة أن يضع المزيد من الأموال في جيوب ما يقرب من 3 ملايين شخص، ويُعتقد أنه قد يؤدي إلى طفرة في الإنفاق الاستهلاكي في الربيع.

في هذا الصدد، يقول الخبير الاقتصادي في «آي إن جي» جيمس سميث، إنّ التضخم «من المرجح أن يظل أقل من هدف بنك إنكلترا خلال معظم عام 2024» حيث من المتوقع أن تنخفض أسعار الطاقة بشكل أكبر، مضيفاً: «قد نشهد انخفاضاً آخر بنسبة 10% في فواتير الطاقة في يوليو/ تموز، عندما تحدّث الهيئة التنظيمية مرة أخرى الحد الأقصى لأسعار الأسر».

لكن ثمة مخاوف من أن يؤدي انقطاع الشحن في البحر الأحمر والاضطرابات الناتجة عن هجمات الحوثي إلى ارتفاع الأسعار، حيث قال مكتب الإحصاءات إنه لم ير أي علامة حتى الآن على تأثير مشاكل البحر الأحمر في بيانات فبراير، لكن لا تزال هناك مخاوف من أن الهجمات التي يشنها المتمردون الحوثيون على سفن الشحن التي تمر عبر الطريق التجاري قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع، بالنظر إلى التأخير في التوريد والشحن الأكثر تكلفة.

لا يعني هبوط التضخم تراجعاً في تكاليف معيشة البريطانيين

أكبر مواجهة في عالم تأمين الطائرات

موسكو ـ **العربي الجديد**

أدى استيلاء روسيا على طائرات مملوكة لأجانب تبلغ قيمتها مليارات الدولارات إلى إثارة أكبر مواجهة على الإطلاق في مجال التأمين على الطائرات، الذي غالباً ما يكون رصيناً. فبعض أكبر شركات التأمين في العالم تقاوم مطالبات أصحاب الطائرات، وتقول إنه كان ينبغي على المالكين بذل المزيد من الجهد للاستيلاء على الطائرات. وهم يجادلون في ملفات المحكمة بأن دعم الولايات المتحدة لأوكرانيا يعني أنها في الواقع في حالة حرب مع روسيا. وهذا من شأنه أن يبطل بعض المطالبات، وذلك وفقاً لتقرير أوردته «وول ستريت جورنال» الأربعاء. وذكر محللون ومحامون أن المعركة القانونية، التي تمتد عبر قارتين وعشرات الشركات، ستؤثر على الأرجح في التغطية التأمينية إبّان الصراعات مستقبلاً. وكانت قيمة الطائرات، ومعظمها من طائرات إيرباص وبوينغ التجارية المؤجرة لشركات الطيران الروسية والأجنبية، تزيد عن 10 مليارات دولار عندما تقطعت بها السبل في روسيا بعد غزوها لأوكرانيا قبل ما يزيد قليلاً عن عامين. والطائرات مملوكة لعدد صغير من شركات تأجير الطائرات الكبيرة، لكنها غالباً لا تحمل اسماً، وتغطيها شركات التأمين من روسيا والغرب، بما في ذلك شركات التأمين العملاقة مثل American International Group وChubb و Swiss Re. ولا يزال المحامون يساومون حول الأسئلة الأساسية حول من يجب أن يدفع انطلاقاً من أسئلة، مثل: هل هناك أي فرصة لإعادة الطائرات إلى أصحابها؟ هل سرقت الطائرات الروسية أم استولت عليها الدولة؟ هل تمت صيانة الطائرات بشكل سيئ للغاية أو تعرضت لأضرار بالغة لدرجة أنها أصبحت عديمة القيمة؟

ويعود الخلاف إلى الأيام الأولى الفوضوية للحرب في أوكرانيا. وفرضت الولايات المتحدة وأوروبا عقوبات على روسيا، مما أجبر شركات التأجير على إنهاء اتفاقياتها مع شركات الطيران الروسية. وتركت مئات الطائرات في طي النسيان.

وقد استأجرت شركات التأجير فرق إعادة الشراء للاستيلاء على الطائرات عندما هبطت في مطارات صديقة، وحققت نجاحات قليلة. لكن تضاءلت جهود استعادة ملكيتها، حيث تعترف شركات التأجير باستبعاد أن تتمكن الطائرات من التحليق مرة أخرى في الغرب بسبب الطريقة المؤقتة التي تتبعها روسيا في صيانة الطائرات. وأمر الكرملين شركات الطيران بعدم إعادة تلك الطائرات، وتم تسجيل العديد منها في روسيا وهي تطير على مسارات داخلية أو تتجه إلى الخارج نحو دول صديقة. وعادة ما تطلب شركات التأجير، التي تمتلك حوالي نصف الطائرات التجارية في العالم، من شركات الطيران تأمين طائراتها لدى شركة محلية، والتي تقوم بعد ذلك ببيع بعض المخاطر إلى شركات إعادة التأمين الدولية. ولدى شركات التأجير أيضاً تأمين خاص بها يغطي الحرب والمخاطر الأخرى. وقدمت شركات التأمين العديد من الأسباب لعدم دفع التعويضات، وأبرزها هو أنها سحبت التغطية التأمينية لروسيا بعد بدء الحرب لكن قبل تقطع السبل بالطائرات التي قامت بالتأمين عليها هناك.

شركات التأجير تمتلك نصف الطائرات التجارية في العالم

سرب من الطائرات المدنية مركون في باحات مطار موسكو (فلاد كاركوف/ Getty)

رؤية

مَن سيبني غزة؟

جواد العناني

في مقال بمناسبة حلول شهر رمضان نشره الأمير الحسن بن طلال في صحيفة الأهرام المصرية يوم الأربعاء الماضي بعنوان «رمضان ومشروع النهضة»، شرح فيه خواطر تُهمّه دائماً عن مشروع النهضة الإسلامي، مركّزاً على التعاطف والتكافل خاصة في فريضتي الصيام والزكاة، داعياً إلى التمسك بالعمل، مشيراً إلى حديث الرسول عليه الصلاة والسلام «إذا قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل». وقارن في المقال بين ما ترتكبه إسرائيل من فظائع، مستدركاً أن غزة هي غزة هاشم بن عبد مناف جد الهاشميين. ومذكراً أن الشريف الحسين مدفون في المسجد الأقصى حيث كان قد كلف من الشعب الفلسطيني عام 1924 بالوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها. وأنا جازم أن الأمير الحسن بن طلال لم يتعمد بث رسالة سياسية في مقاله، بل أراد بث رسالة إنسانية نهضوية تسمح بإعادة بناء قطاع غزة والضفة الغربية. ولكنني أريد هنا أن أتحدث في الأطر الاقتصادية والسياسية التي تسمح بإعادة بناء غزة وتمكين الإعمار من الحصول لتصبح غزة هاشم جاهزة ليس لتلقي المساعدات، وإنما لزراعة الفسائل وبناء الأطر الإنتاجية الممكنة لأهل غزة حتى يكونوا فاعلين اقتصادياً واجتماعياً.

الحرب حتى كتابة هذه الأسطر لا تزال مستعرة، وتكاد في معظم حوادثها تكون من جانب واحد. فالاعتداءات الإسرائيلية ما زالت كثيرة، والمذابح مستمرة، وقتل الأطفال والنساء والرجال وجياع الدقيق قائم بدون هوادة. ونرى أن الجانب الفلسطيني المقاوم والذي فقد السيطرة على معظم أرض غزة يقاوم عن طريق التحرك المدروس، والمفاوضة على تبادل الأسرى والمساجين، والإصرار على انسحاب إسرائيل من أرض غزة كلها.

وبالمقابل، يقول الإسرائيليون إن غزة ما زالت تتعاطى مع التفاوض بغير واقعية. ولا أدري ما المقصود بمصطلح «بغير واقعية»، ولا أعلم ما هو التعامل الواقعي الذي تريده هذه الحكومة الإسرائيلية المتخبطة من المقاومة.

وهناك استنتاج لا يكاد يختلف عليه كثيرون، وهو غياب القيادة الفعالة القادرة على إنهاء القتال في غزة، إما بشكل كامل ونهائي أو بشكل كامل طويل. والرئاسة الأميركية تقدم المساعدات العسكرية والذخائر لإسرائيل لكي تقتل الفلسطينيين في غزة وتهدم بها المستشفيات والمنازل. ولكنها تنادي في الوقت نفسه بضرورة قيام إسرائيل بالسماح بمرور كميات أكبر من المساعدات وتقرر إدارة جو بايدن بناء ميناء بحري عائم ومثير للجدل لنقل المساعدات من خلاله.

واستمعت إلى لقاء للدكتور عزمي بشارة ينتقد فيه إرسال المساعدات عبر الطائرات والبارشوتات بدلاً من إرسالها براً. ويقول إن من يرسلون المساعدات بالطائرات لا يمكن أن يرسلوها إلا بموافقة إسرائيلية، فلماذا لا يحصلون على موافقة بإرسال المساعدات براً؟ والجواب أن إرسال المساعدات جواً على محدوديته لم يأت صدفة، بل أتى نتيجة لمساومات مع الحكومة الإسرائيلية، وهو الخيار الوحيد المتاح. وأنا أقول إن استمراره ولو بخمس إلى ست طائرات يومياً أفضل من لا شيء، ولكن هذه الحكاية، وهي نقل المساعدات، قد صارت نقطة التركيز. والحلول المتاحة براً أو جواً أو بحراً ما زالت خاضعة لمزاج إسرائيل حتى الآن. وهذا يعيد التأكيد أن قيادات العالم عاجزة عن وضع خطة منهجية لإنهاء القتال، ونقل المساعدات، والاتفاق على هندسة للمفاوضات القادمة لوضع حل نهائي يفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة مكتفية.

وقرأت في الوقت نفسه العديد من الرسائل الناقدة لقرار الرئيس محمود عباس اختيار الدكتور محمد مصطفى ليكون رئيس وزراء فلسطين القادم. علماً أن الرجل كما يقول لي كثيرون من معارفه إنه رجل مستقيم، وكفو، وخبرته ودراسته تؤهله لأن يكون الخيار التكنوقراطي في هذه المرحلة، وأنه قادر على اجتذاب المساعدات لإعادة بناء غزة. وهو بذلك قريب في مواصفاته وخبراته من الدكتور سلام فياض. فالثاني (د. فياض) عمل مدة في صندوق النقد الدولي، والأول عمل مدة طويلة في البنك الدولي.

وفي المقابل، نرى أن الحكومة الإسرائيلية ينطبق عليها عنوان فيلم أخرجه شون بين ومثل فيه دور رجل محكوم عليه بالإعدام. وتمثل المسافة (الميل الأخضر) بين الزنزانة وغرفة الإعدام مشوار رجل يسير نحو موته. وحكومة إسرائيل تتهيأ للسير على هذا الممشى نحو الانتهاء، بعدما ارتكبت ما ارتكبته من جرائم وفظائع تقشعر لها الأبدان بحق الأطفال والنساء والرجال والأطباء والصحافيين والجوعى والمرضى ورجال الإسعاف والإطفاء، ولم تغادر في حملتها المسعورة صغيرة من الجرائم ولا كبيرة إلا ارتكبتها. وإذا ما انتهت هذه الحكومة المجنونة، واستبدلت بغيرها، فإن من المرجح أن يكون رئيسها بيني غانتس، والذي يبدو أنه يحظى برضا الأميركيين.

وإذا توفر رئيسان للوزراء مقبولان لدى الإدارة الأميركية، فهذا يعني أن غزة دخلت مرحلة جديدة. ويبدو حتى كتابة هذه السطور أن غزة ستمر بثلاث مراحل متساوية من وقف إطلاق النار قد تصل مدتها إلى ثمانية عشر أسبوعاً، وبعدها يبدأ التنسيق من أجل إعادة البناء. وتقدر تكاليف إعادة البناء حتى الآن بنحو 30 مليار دولار. والبعض يقول إن الكلفة ستفوق ذلك بكثير، وقد تصل إلى 60 مليار دولار. ولذلك بدأ السؤال الكبير يثور: من هي الجهات التي سوف تقوم بدفع تلك المبالغ؟

بالطبع الدول الكبرى في الغرب ودول الخليج هي التي ستدفع. وستكون هناك دول مستعدة للمشاركة في التمويل وفق ترتيبات خاصة إذا منحت عطاءات في عملية البناء. ومن هذه الدول على سبيل المثال لا الحصر الصين، كوريا الجنوبية والهند. وستكون هناك تبرعات من الدول الإسلامية.

والهند حالة تستحق الوقوف عندها، فقد أعلنت حكومتها وقوفها الصريح مع إسرائيل، ولكن الكثيرين يرون في الموقف الهندي الحكومي بقيادة ناريندرا مودي أنه مؤيد لحكومة نتنياهو. وإذا أرادت الهند فعلاً أن تشارك فيجب أن تتخلى عن تحالفها العنصري مع حكومة إسرائيل الحالية. وسوف أقوم في نهاية الأسبوع الحالي بالسفر إلى الهند، وستكون تلك الزيارة موضوع مقالي القادم. وأتطلع إلى تلك الزيارة لما تنطوي عليه من حوارات مع مسؤولين في الحزب الحاكم.